CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/13/8/Add.3
19 October 2016

ORIGINAL: ENGLISH
ARABIC

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية

المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الاجتماع الثالث عشر

كانكون، المكسيك، 4-17 ديسمبر/كانون الأول 2016

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

التقدم المحرز في خطة عمل الاعتبارات الجنسانية: آخر المستجدات بشأن تعميم الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا. مقدمة

1. اعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، خلال اجتماعه الثاني عشر، المقرّر XII/7 الذي يتضمن خطة عمل الاعتبارات الجنسانية للفترة 2015 – 2020، التي توفر إطارا للأطراف والأمانة لإدماج الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب العمل لتنفيذ الاتفاقية. ويتبع المقرّر XII/7 بشأن تعميم الاعتبارات الجنسانية المقرّرات السابقة لمؤتمر الأطراف التي أكدت على أهمية معالجة المنظور الجنساني. ودعا مؤتمر الأطراف، بوجه خاص خلال اجتماعه العاشر، الأطراف إلى النظر في القضية الجنسانية على أنها قضية أساسية وشاملة فيما يخص تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وأكد مؤتمر الأطراف على أهمية الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي باعتبارها وسيلة متاحة للأطراف لتعميم المنظور الجنساني على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.[1]

2- ونظرت الهيئة الفرعية للتنفيذ، خلال اجتماعها الأول، في قضية تعميم المنظور الجنساني في سياق الإجراءات اللازمة لزيادة تعميم التنوع البيولوجي بفعالية في مجالات قطاعية وشاملة لعدة قطاعات. وأعدت مشروع مقرّر ليعرض على نظر مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه الثالث عشر يشمل عناصر متعلقة بالقضية الجنسانية (UNEP/CBD/COP/13/2). وقدمت الأمانة للهيئة الفرعية للتنفيذ تقريرا عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ خطة عمل الاعتبارات الجنسانية من خلال وثيقة إعلامية.[2]

3- وتوفر هذه المذكرة المقدمة من الأمين التنفيذي معلومات إضافية إلى مؤتمر الأطراف عن مدى إدماج الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وتقوم هذه الاعتبارات على تحليل قام بإجرائه المكتب العالمي للشؤون الجنسانية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من أجل تقييم إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي قدمتها الأطراف إلى أمانة الاتفاقية خلال الفترة من 1993 إلى مايو/أيار 2016. ويرد أدناه[3] موجز لهذا التحليل، بما في ذلك الفرص المقترحة لتحسين التفكير في الاعتبارات الجنسانية ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ويرد تحليل لإدماج المنظور الجنساني في التقارير الوطنية في وثيقة إعلامية.

---

* UNEP/CBD/COP/13/1.

[1] المقرّرات IX/8 و X/19 و XI/2 و XII/7.

[2] الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/INF/14.

[3] وتتوفر نتائج التحليل المنفصل بشأن الإشارات إلى القضايا الجنسانية ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لمرحلة "ما بعد ناغويا" (خلال الفترة من 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010 إلى 18 يوليو/تموز 2016) في الوثيقة UNEP/CBD/COP13/8/Add.1.

4- وأجري التحليل بالاقتران مع مشروع حصل على دعم سخي من صندوق اليابان للتنوع البيولوجي من أجل بناء قدرات البلدان النامية الأطراف لإدراج الاعتبارات الجنسانية في سياساتها وخططها وبرامجها المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وقامت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من أجل العمل مع ثلاثة مشاريع تجريبية قامت بها بلدان مثل المكسيك وأوغندا والبرازيل لدعم إدراج المنظور الجنساني في مشاريع استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي التي جرى تنقيحها لتتواءم مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي خلال الفترة 2011-2020 وتعكس أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وأجري هذا العمل خلال الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2016. واجتمع ممثلو المجموعات النسائية وخبراء القضايا الجنسانية وقضايا التنوع البيولوجي لاكتساب فهم جيد للعمليات المندرجة في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واستعراض مشروع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بهدف تحديد الثغرات المتعلقة بالقضايا الجنسانية وإتاحة منظور جنساني بشأنها. ونظمت اجتماعات لأصحاب المصلحة في الحكومات الوطنية من وزارات البيئة والوزرات المسؤولة عن الشؤون النسائية والوكالات المسؤولة عن قضايا التنوع البيولوجي، وكذلك ممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بغية مواصلة النظر في القضايا ذات الصلة واستعراض مشاريع عناصر مساهمة. وسيأخذ كل بلد طرف في الاعتبار الاعتبارات الجنسانية المقترحة خلال وضع الصيغة النهائية لاستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي.

ثانيا. تحليل المساواة بين الجنسين والمواضيع المتعلقة بتمكين المرأة في إطار الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

5- تضمن التحليل الذي أجراه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة استعراض جميع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المتاحة من خلال بوابة البحث الخاصة بالاتفاقية، بما في ذلك 254 استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي واردة من 174 بلدا التي جرى تقديمها ما بين 1993 ومايو/أيار 2016.[4]

6- وتضمن التحليل أساليب كمية وكيفية باعتبارها جزءا من بوابة المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية والجنسانية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وشمل التحليل الكمي خيار البحث بواسطة الكلمات المفتاحية[5] وفقا للمبادئ التوجيهية الرامية إلى تقليص حالات التكرار وتوضيح الإشارات الوحيدة إلى الكلمات المفتاحية ذات الصلة بالقضايا الجنسانية. وأجري تحليل كيفي للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي باستعمال مجموعة متنوعة من المواضيع، مثلا كيفية وصف مجموعات النساء (مثلا النساء كفئات مستضعفة والنساء كمستفيدات وصاحبات مصلحة و/أو النساء كعوامل للتغيير)، ومدى إمكانية استعمال البيانات المصنفة حسب الجنس والمؤشرات وإمكانية وجود أنشطة ممولة وتخضع للرصد تشمل بشكل صريح النساء أو تعمل على تمكينهن.

7- وبالنسبة لبعض الأسئلة، لم يجر النظر إلا في مجموعة فرعية من أحدث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المقدمة من كل بلد طرف، لتوفير عينة ممثلة لمجمل عملية إدراج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، مع استبعاد الوثائق القديمة التي جرى تحديثها منذ ذلك الحين. وشمل الإطار الزمني "لأحدث" مجموعة فرعية من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي تلك المقدمة خلال الفترة ما بين 1995 ومايو/أيار 2016. ولم تحدث عدة بلدان أطراف الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى نقص في المعلومات الجديدة؛ ولذلك، لا يظهر آخر تقدم محرز حققته هذه البلدان في مجال القضايا الجنسانية وقضايا التنوع البيولوجي.

8- وكشف التقييم الكمي للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أن 56 في المائة من جميع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (أي 143 استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي من بين 254) تتضمن على الأقل إشارة واحدة إلى "نوع الجنس" و/أو "النساء"، في حين لا يتضمن الجزء المتبقي ونسبته 44 في المائة أية إشارة إلى "نوع الجنس" و/أو "النساء" على السواء. وعموما تتسم دراسة قضايا النساء والقضايا الجنسانية ذات الصلة بالاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بأنها ذات نطاق محدود. وعرف الاهتمام بالقضايا الجنسانية وقضية المرأة تقلبات عبر الزمن منذ عرضت أول الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في عام 1993.

ألف. وصف دور المرأة

[4] حالت القيود التقنية دون استعراض الوثائق المقدمة من 11 بلدا. وشملت هذه القيود ما يلي: عدم إمكانية الحصول على الوثائق من المواقع الإلكترونية القديمة للبلدان وبسبب اللغة الأولية للوثائق (حيث اقتصر الاستعراض على الوثائق المتاحة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية)؛ ووجود أخطاء وعدم الاتساق في التفاصيل من قبيل تاريخ تقديم الوثيقة أو رقم الإصدار حيث كان هناك اختلاف بين بوابة البحث الخاصة بالاتفاقية والوثيقة.

[5] وشملت قائمة الكلمات المفتاحية بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية كلمات مثل: أ) نوع الجنس؛ وب) الجنس؛ وج) النساء، المرأة، وبنت(بنات) وإناث؛ ود) رجال ورجل، وفتى (فتيان)، وذكر(ذكور)؛ وهـ) المساواة بين الجنسين وو) الإنصاف بين الجنسين.

9- كانت النساء على الأرجح توصفن بأنهن صاحبات مصلحة (في 37 في المائة من البلدان)، ثم توصفن بأنهن مستفيدات (في 27 في المائة من البلدان)، بينما حددت 17 في المائة من البلدان النساء بأنهن فئات مستضعفة. ويشمل وصف النساء بأنهن صاحبات مصلحة كونهن شريكات في التنفيذ ومشاركات في التخطيط لحلقات العمل. ورغم أن عدة بلدان اقترحت أنه ينبغي أو يجوز إدراج النساء كصاحبات مصلحة، إلا أن فئة قليلة من البلدان فقط هي التي أوضحت التدابير المتخذة لدعم مشاركة النساء. ويمكن أن تشمل الحواجز المعروفة أمام مشاركة النساء نقص الوقت ومسؤوليات رعاية الأطفال والحصول على وسائل النقل. وحددت النمسا، بوجه خاص، خلال أول استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي الحاجة إلى توفير وسيلة متوازنة لدعم التنقل لفائدة الفئات المحرومة (بمن فيهن النساء والفئات الأخرى) التي لا تملك سيارات للمشاركة في البرامج البيئية.

10- وفيما يخص النساء كمستفيدات، وُجد أن العديد من استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي تشير إلى التوزيع العادل للمنافع الناجمة عن التنوع البيولوجي دون توضيح ماهية هذه المنافع أو من هن المستفيدات. وأغلب البلدان التي اقترحت أن توزيع المنافع ينبغي أن يكون عادلاً لم تقدم توضيحات عن كيفية تحقيق ذلك أو ليست لديها مؤشرات لقياس هذه النتائج.

11- وفي 17 في المائة من البلدان، حدد ت النساء بأنهن فئات مستضعفة على الأقل في استراتيجية وخطة عمل وطنية واحدة للتنوع البيولوجي مع الإشارة إلى اتجاهات وطنية مشتركة، مثل معدلات الفقر المرتفعة لدى النساء واعتماد النساء الكبير على الزراعة المعيشية. ورغم ذلك، فإن الإشارة إلى ضعف النساء لا يدفع دوما البلد إلى التخطيط لإجراءات للحد من ضعفهن. ولا تتضمن استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إلى حد كبير معلومات مفصلة عن الاختلافات بين الجنسين في استعمال الموارد والاعتماد عليها؛ ومن شأن إدماج هذه المعلومات أن يدعم إدارة الموارد التي تراعي الاعتبارات الجنسانية.

12- ولم تحدد إلا 7 بلدان (4 في المائة) النساء باعتبارهن من عوامل التغيير على الأقل في نسخة واحدة من استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وتتعلق هذه الإشارات بتأثير النساء في التنوع البيولوجي باعتبارهن قائدات للشبكات الاجتماعية، وراعيات وجهات للتواصل ومستهلكات على وعي أو صاحبات أعمال. ورغم ذلك، لم يتضمن النموذج[6] الأصلي لتحليل الوثائق موضوعين مهمين أثارهما عدد من البلدان وهما النساء بصفتهن حافظات للمعارف الإيكولوجية التقليدية والنساء بصفتهن حافظات للبيئة. وتتعلق الإشارات إلى النساء بصفتهن حافظات للمعارف الإيكولوجية التقليدية بالأدوار التي تضطلعن بها كمزارعات وعاملات في الصيد ورئيسات للمجتمعات الأصلية. وترتبط أيضا باعتماد النساء الكبير على الموارد الطبيعية وفرص كسب العيش والإنتاجية الزراعية. وتدل هذه الإشارات على الحاجة لفهم اختلاف الجنسين في معرفة الموارد الطبيعية بغية إدارة التنوع البيولوجي بفعالية. وأشار ما مجموعه 40 بلدا إلى النساء بصفتهن حافظات للبيئة، وفي بعض الحالات جرى توثيق علاقة النساء ببعض الأنواع المحددة، على سبيل المثال فيما يخص تربية النحل وجمع مختلف الموارد الطبيعية. ويمكن استعمال هذا الفهم للأدوار والعلاقات حسب نوع الجنس فيما يخص إدارة الموارد الطبيعية بوجه خاص من أجل توجيه الموارد للنساء اللاتي تتوفرن بالفعل على خبرات في إنتاج الأغذية.

باء. إدراج الاعتبارات الجنسانية

13- قام التحليل، من خلال التركيز على مجموعة فرعية من أحدث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لكل بلد (من 1995 إلى 2016)، بدراسة كيفية إدراج الاعتبارات الجنسانية. وفي 14 في المائة من البلدان، حددت المساواة بين الجنسين باعتبارها مبدأ توجيهيا، وأكدت 7 في المائة من البلدان بصراحة أن المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة يعتبر هدفا رئيسيا، في حين أدرجت 18 في المائة من البلدان المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة باعتباره جانبا من جوانب هدف أو غاية ذات نطاق واسع. كما حددت البلدان المنظمات النسائية أو الوزارات كجهات شريكة في التنفيذ أو كجهات يتم إشراكها في وضع أحدث استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ومن بين 24 بلدا التي حددت نوع الجنس كمبدأ توجيهي، لم تشر 6 بلدان إلى النساء أو نوع الجنس على الإطلاق في بقية استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ويدل ذلك على الحاجة الواضحة إلى تعميم المنظور الجنساني وإشراك المختصين في قضايا المساواة بين الجنسين لضمان أن العزم على تناول القضايا الجنسانية واضح تماما في الوثيقة، ومن ثم دعم النواتج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية.

14- ومن حيث الأهداف، على العموم، يرجح أن تدمج الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المساواة بين الجنسين داخل هدف معين بدل أن تحدد هدفا خاصا متعلقا بالمساواة بين الجنسين. وعادة يمكن أن تدمج المساواة بين الجنسين في هدف واحد فقط من أجل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ولا تدمج في كل هدف من الأهداف الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وفي العديد من الحالات، فإن الأهداف تعكس

[6] نموذج تحليل الوثائق على أساس منهجية موحدة مستعمل في البوابة الإلكترونية للمعلومات الجنسانية والبيئية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الهدف 14 من أهداف أيشي الذي يأخذ في الحسبان بوجه خاص احتياجات النساء من أجل استعادة وضمان النُظم الإيكولوجية التي توفر الخدمات الأساسية.

15- وكشف التحليل أن نحو رُبع البلدان تتوفر على الأقل على نشاط يعالج بصراحة المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة في إطار استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. وأدرجت أنشطة مختلفة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي حُددت فيها أنشطة تركز على نوع الجنس أو على النساء، مثل تحليل القضايا الجنسانية والقضايا التعليمية وقضايا الدعوة والتواصل لتثقيف النساء بشأن التنوع البيولوجي والتدريب في مجال بناء القدرات للنساء. وفي بعض البلدان، لا تركز الأنشطة المتعلقة بالنساء إلا على التكاثر الجنسي والصحة العامة. وفي حين تشير هذه الأمثلة إلى وعي البلد بنمو السكان والموارد الطبيعية المحدودة، فإنها لا تعكس إدماج النساء مباشرة في أنشطة إدارة الموارد الطبيعية. وإن اتجاه البلدان إلى إدماج القضايا الجنسانية في أنشطة التنوع البيولوجي بالتركيز على توفير التثقيف للنساء بشأن قضايا البيئة أو قضية التكاثر الجنسي فقط يحد من فرص إشراك النساء في الإدارة المستدامة للموارد.

16- وبينما تضع بعض البلدان أنشطة تسهم في سد الفجوة الجنسانية، غير أنها لا تدرج آليات للمساءلة مثل خطط للرصد والتقييم. ومن دون رصد وتقييم الأنشطة التي تعالج القضايا الجنسانية أو قضايا النساء، سيكون من الصعب تحديد كيفية دعم هذه التدخلات لتحقيق نتائج بشأن المساواة بين الجنسين. وهناك نسبة 11 في المائة من البلدان، لديها أنشطة لرصد وتقييم الأنشطة التي تركز على القضايا الجنسانية وقضايا النساء، بينما لا تتوفر إلا نسبة 9 في المائة من البلدان على ميزانية مخصصة للأنشطة المتعلقة بالقضايا الجنسانية وقضايا النساء. وتشمل فئات الأنشطة المقرّرة في الميزانية الحصول على مخططات ائتمانية، وبناء القدرات وبرامج التثقيف أو التوعية. وتتباين الميزانيات المخصصة تباينا كبيرا، من 000 10 دولار أمريكي إلى 500000 دولار أمريكي، في إطار جدول زمني للتنفيذ يتراوح ما بين 3 إلى 15 سنة. ودون إيجاد ميزانيات مخصصة وآليات للمساءلة واضحة، فليس واضحا ما هي التمويلات الخاصة بالتنوع البيولوجي التي تصل إلى النساء أو تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

17- وعموما، ثمة نقص في إدراج البيانات المصنفة حسب الجنس، والمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني والتحليل الجنساني داخل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ويختلف نطاق التحليل الجنساني بين البلدان، فمثلا، تعتزم الكاميرون تناول التحليل الجنساني في القطاعات، بينما تعتزم سيراليون تركيز التحليل على قطاع الصيد. وعموما، لا تتوفر إلا تفاصيل قليلة عن التحاليل الجنسانية التي تعتزم بعض البلدان القيام بها، ولا تتوفر التحاليل عموما على نواتج وأهداف محددة. ولا يتوفر إلا 13 بلدا على بيانات مصنفة حسب الجنس ومؤشرات مراعية للمنظور الجنساني على حد سواء. وتتعلق أغلب البيانات المصنفة حسب الجنس بمعلومات أساسية وبالخصائص الديمغرافية للبلد. وتشمل الأمثلة الخاصة بالبيانات المصنفة حسب الجنس المتعلقة بالموارد الطبيعية ملكية النساء للأراضي وإنتاجيتهن الزراعية ونسبة تمثيلهن داخل القوة العاملة الزراعية.

18- وتبرز أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باعتبارها منطقة رائدة على مستوى إدراج المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، حيث يشار إلى القضايا الجنسانية وقضايا النساء أكثر من ضعف عدد المرات مقارنة بأي منطقة أخرى. ذلك أن أداء بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منخفض بوجه خاص مقارنة بكل منطقة أخرى، وفقا لآخر الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

جيم. الفرص

19- بينما تبين النتائج التي خلص إليها هذا التحليل الحاجة الواضحة إلى إيلاء اهتمام أكبر إلى إدراج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، فإنها تسلط الضوء أيضا على عدد من الفرص لتناول الاعتبارات الجنسانية على نحو أفضل من خلال ما يلي:

(أ) *زيادة فهم الروابط الجنسانية المختلفة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لدعم تحقيق نتائج أكثر استدامة*. بينما حددت عدة بلدان النساء باعتبارهن فئات ضعيفة، لا تربط إلا فئة قليلة من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بوضوح فقدان التنوع البيولوجي بالاعتماد المختلف حسب نوع الجنس على الموارد الطبيعية. ويعتبر توفير المزيد من المعلومات المفصلة عن كيفية استعمال وإدارة وتقدير الرجال والنساء للموارد الطبيعية بصورة مختلفة وسيلة مهمة لتعزيز دور النساء في الحفاظ على المعارف الإيكولوجية التقليدية وبصفتهن حافظات للبيئة، من جملة أمور؛

(ب) *إبراز الخطوات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لضمان تحقيق النتائج المرجوة*. لا تعالج الإشارات إلى قضايا النساء والقضايا الجنسانية في العديد من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بطريقة شاملة بحيث يؤدي ذلك بوضوح إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وحيث جرى تحديد النساء بصفتهن صاحبات مصلحة، قد لا تكون هناك جهود لإدماجهن في إدارة التنوع البيولوجي. وبالمثل، قد تحدد المساواة بين الجنسين كمبدأ توجيهي أو قضية شاملة دون أي إشارة إضافية في بقية الوثيقة.

(ج) *زيادة آليات المساءلة لرصد وتقييم تدابير لتحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، مثل بيانات مصنفة حسب الجنس، ومؤشرات مراعية للمنظور الجنساني، والتحليل الجنساني*. في 80 في المائة من البلدان، لا تتضمن أغلب الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي قدمت أخيرا بيانات مصنفة حسب الجنس؛

(د) *إبراز التعلم والتقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المحدثة*. بعض البلدان التي قدمت نسخة أو أكثر من نسخة منقحة عقب أول استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي احتفظت بنفس النصّ بشأن القضايا الجنسانية وقضايا النساء في كل نسخة. ويوحي هذا بفرصة ضائعة لتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بغية معالجة السياسات المتغيرة التي لها تأثير على النساء، مثل الحصول على حقوق الأراضي والمياه، وإبراز التعلم والتقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين؛

(هـ) *تبادل أمثلة لمبادرات في قطاعات محددة لدعم استفادة البلدان الأخرى منها*. ويمكن أن توفر البلدان التي لديها برامج لبناء القدرات خاصة بقطاعات محددة مخصصة للنساء العاملات في الصيد والزراعة وفي الإدارة البيئية أمثلة ممتازة يمكن أن تستفيد منها بلدان أخرى. ويشجع هذا النهج أيضا لضمان أن يتسع نطاق إدراج القضايا الجنسانية خارج القضايا المتعلقة بالسكان والتكاثر لتحديد فرص تتاح للنساء في مجال إدارة الموارد الطبيعية؛

(و) *تحديد فرص للنساء لاستعمال معارفهن بشأن التنوع البيولوجي*. أحد الأنشطة الأولية التي تقوم بها النساء في العديد من البلدان تضعهن بصفتهن مستفيدات من التعليم بقيمة التنوع البيولوجي. وبينما تعتبر الجهود المبذولة للتثقيف والتوعية بالمنظور الجنساني بالفعل مهمة للنساء، يمكن بل ينبغي احترام المعارف الموجودة لدى النساء وتشجيعها بغية إيجاد حلول مبتكرة؛

(ز) *تعزيز الجهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة*. يتيح إدراج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتنفيذها فرصة للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي يعتبر التعميم المنهجي للمنظور الجنساني في إطارها ذا أهمية حاسمة. كما يتيح إشراك الجهات المكلفة بتنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) فرصة مهمة لأداء العمل المشترك بين القطاعات.

ثالثا. استنتاجات

20- يتضمن أكثر من نصف جميع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي على كلمات مفتاحية متعلقة بنوع الجنس تشير إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي تعهدت بها الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويتوفر نحو ربع البلدان على الأقل على نشاط يتناول بطريقة صريحة المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي المقدمة أخيرا. وبينما تشير هذه الأرقام إلى أن المساواة بين الجنسين تعتبر قضية ذات أهمية فيما يخص السياسة والتخطيط للتنوع البيولوجي على المستوى الوطني، لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله من أجل ضمان تعميم المنظور الجنساني بفعالية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتنفيذها. ويتجلى ذلك بوجه خاص في الحالات التي حددت فيها المساواة بين الجنسين كمبدأ توجيهي لاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لبلد معين، غير أن الاستراتيجيات والإجراءات لتطبيق الاعتبارات الجنسانية لم يجر تفصيلها.

21- ومن المهم ملاحظة أن أحد الأهداف المقترحة على الأطراف بموجب خطة عمل الاعتبارات الجنسانية للفترة 2015 – 2020 تتمثل في "ضمان أن ثمة إرادة سياسية لتعميم المنظور الجنساني بهدف تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي". ويعتبر هذا الالتزام ضروريا لضمان ظهور القضايا الجنسانية بطريقة شاملة ليس في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي فقط، بل أيضا في تنفيذها وفي الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تنفذها الأطراف. ودون هذا المستوى من الالتزام، فلن تتحقق أهداف خطة عمل الاعتبارات الجنسانية للفترة 2015 – 2020. وعلاوة على ذلك، دون تعميم الاعتبارات الجنسانية في الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تضطلع بها الأطراف، ثمة خطر ألا تنفذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011- 2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي تنفيذا كاملا وفعالا. وفي الوقت نفسه، حسبما أشير إليه أعلاه، يتيح إدراج القضايا الجنسانية وقضايا النساء في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتنفيذها فرصة للبلدان للعمل على تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي لها عناصر ذات صلة بالمنظور الجنساني. ومن ثم، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحديد وتناول الروابط ذات الصلة بين المنظور الجنساني والتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني.